

احاطة باسم اليمن

المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية ، الدورة الرابعة و الخمسون بعد المائة

جنيف، 22 كانون الثاني / يناير 2024

الوثيقة م ت : 6/154

البند : 6 من جدول الاعمال

العنوان : التغطية الصحية الشاملة

ان اليمن تشتمل الجهود الكبير التي يقوم بها منظمة الصحة العالمية ممثلة بمكتبها الاقليمي والمكتب القطري في اليمن وكذلك تشتمل دور وشركاء التنمية الصحية الدوليين في دعم القطاع الصحي في بلادنا . ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال التغطية الصحية الشاملة يستلزم حشد موارد ودعم البلدان ذات الدخل المنخفض وخاصة البلاد التي تعاني من الصراعات وتقع تحت طائلة وضع الطوارئ مثل بلادنا اليمن والذي يتحمل فيها المواطن اكثر من 70 % من الانفاق على الصحة من جيبه الخاص مما يعرضه الى العواقب المالية المدمرة في كافة الجوانب نظرا للانفاق على الصحة حيث ان المكون الثالث من التغطية الصحية الشاملة يشير بالآلا يتعرض المواطن الى عواقب مالية وخيمة عند طلب العلاج .

وفي هذا السياق فان قضية التغطية الصحية الشاملة باعتبارها استكمالاً لتطبيق عناصر الرعاية الصحية الأولية، للوصول إلى أكبر قدر من السكان لأفضل حزمة ممكنة من الخدمات، التي يتحمل المستفيدون تكاليفها فإن اليمن دأبت على تطبيق مفهوم التغطية الصحية الشاملة ضمن آلية الشراكة الفاعلة نحو تحقيق تحسن ذي دلالة في المؤشرات الصحية.

استطعنا تنفيذ حزمة خدمات صحية وتغذوية في حدها الأدنى، كاستجابة طارئة للوضع الإغاثي الذي تمرّ اليمن به منذ ١٠ سنوات من الصراع، وتعتبر حزمة خدمات الحد الأدنى في المقاوم الأول لفئتي الاختطار الأولى بالرعاية ممثلتين بالنساء الحوامل والأطفال دون الخامسة من العمر، تعتبر جزءاً من جهودنا الرامية نحو تحقيق تغطية صحية شاملة. إلا أنّ هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق دون تمويل صحي من شركاء التنمية الصحية.

ان بلادنا تعاني من الاعداد الكبيرة من النازحين الداخليين والمقدر عددهم باكثر من ثلاثة مليون هؤلاء يمثلون عبأ كبيرا على النظام الصحي الهش نتيجة الحرب في بلادنا اصف الى ذلك استمرار تدفق اللاجئين والمهاجرين الى بلادنا وبصورة مستمرة حتى في ظل ظروف الحالية التي تمر بها البلاد وهذا ايضا يفاقم المشكلة الصحية ويعرقل تطبيق مبدء التغطية الصحية الشاملة لذا لابد من توجيه الموارد الخارجية الى البلدان التي تعاني من هذه المشاكل بما فيها بلادنا .

كما ان من التحديات التي تواجه بلادنا في سبيل تطبيق مبدء التغطية الصحية هو هجرة الكوادر اليمنية من الريف الى المدينة وكذلك الهجرة الخارجية الى دول الجوار مما ساعد ايضا من حرمان فئات كثيرة من المجتمع وخاصة في الريف والمناطق صعبة الوصول للحصول على الحد الادنى من الخدمات الصحية.

لقد قامت المنظمة باعداد الادوات اللازمة لتتبع التقدم في تطبيق مؤشرات التغطية الصحية الشاملة لمساعدة الدول في معرفة وضعها وهذا في حد ذاته مطلوب ولكن المشكلة لا تكمن في توفر هذه الادوات فقط ولكن المشكلة التي تعاني منها البلدان ذات الدخل المحدود والمنخفض هو نقص الموازنات والموارد المعتمدة للقطاع الصحي.

ان الخطط الطموحة التي تعدها الوزارة للتوسع في خدمات الرعاية الصحية الاولى لا كبر شريحة من المجتمع ومنها الشرائح الاكثر خطوره و تعرضا للمخاطر مثل الامهات والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الامراض المزمنة والنازحين واللاجئين هذه الخطط تصطدم بقلّة الموارد المالية اللازمة لتنفيذها.

ان تتبع التقدم في تحقيق التغطية الصحية الشاملة وكذا تتبع تحقيق اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والرفاة الاجتماعية يتطلب اعادة النظر في بعض جوانب نظام المعلومات الصحية وجمع البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات سواء عبر مرافق النظام الصحية ام الجهات او القطاعات الاخرى المعنية كما يتطلب اجراء الدراسات والبحوث حول سبل تطوير التمويل الصحي وهذا بدوره يتطلب المزيد من الموارد الصحية وتقديم الدعم من شركاء القطاع الصحي.